

الاقتصاد والمالية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال شفوي - عادي

التوزيع العادل للاستثمارات العمومية بين الجماعات الترابية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

يشكل الاستثمار العمومي محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي والتنمية الترابية المتوازنة، وقد عرف المغرب إطلاقاً مجموعة من المبادرات الهادفة إلى تشجيع انبثاق أقطاب جهوية تنافسية، وتقوية الأوراش الكبرى للبنية التحتية وتعزيز الربط بين الجهات، وذلك بغية تطوير أقطاب حضرية مندمجة ومحاربة الفقر والهشاشة وتقليص العجز الذي تعاني منه المناطق النائية. فقد ارتفع المبلغ الإجمالي للاستثمارات العمومية من 3،167 مليار درهم إلى 190 مليار درهم خلال الفترة ما بين 2011 – 2017، كما عرفت اعتمادات الاستثمار تطورا مهما برسم نفس المدة، إذ بلغت 6،63 مليار درهم برسم سنة 2017، وذلك حسب مذكرة لوزارة الاقتصاد والمالية حول التوزيع الجهوي للاستثمار بالمغرب.

إلا أنه يسجل بروز إشكال جوهري يخص عدالة التوزيع المجالي للاستثمارات وكذا محدودية الاستثمارات الموجهة للجماعات الترابية والتي لا تتجاوز 12 مليار درهم مما يعمق الفوارق المجالية. لذا نسألكم السيد الوزير:

- ماهي الإجراءات المتخذة من أجل ضمان توزيع عادل للاستثمارات العمومية بين جميع الجماعات الترابية المملكة؟
- ما حجم الاستثمارات الموجهة للاستثمار في العنصر البشري وما هو أثرها المباشر على الرفع من مستوى عيش المواطن المغربي وضمان كرامته؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

الكحلي لبنى